وتبعه المولى ملا خسرو في المراتب لما ان انهم لم يجيبوا فيه الا بما ذكر من التعريف
ليس لتعريف لمطلق التوابع بل التوابع الاسم ولو سلم فهو باعتبار الاصل الا
غلب او بتعميم الاعراب للوجودي والعدمي كما في حاشية المطول للمولى حسن
الجلبي وفي الملخص من الكلام على مغني ابن هشام اجيب عن هذا الاشكال بان
المراد بالتابع ههنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لا بد وان يكون لمتبوعه
محل للاعراب كما عرفه ابن الحاجب او اطلاق التابع ههنا مجاز لعلاقة
المشابهة وان قلت ما وجه الدقة في الوجه الاخير قلت وجه الدقة هو ما
يدفع الاشكال الوارد على ذلك وهو ان حكم المعطوف جر عليه بالنظر الى
ما قبله فاذا كان المعطوف عليه خبر المبتدا مثلا لزم كون المعطوف خبرا
عن ذلك المبتدا ايضا فيشترط الاول من اشتماله على ضمير يعود الى ذلك
المبتدا وغير ذلك من الشروط فكيف يصح مع ذلك ان يعطف خبر مبتداء
اخر وجوابه ان محل الشرط انما هو حيث يتحد ما قبل المعطوف عليه كما في زيد
يقوم ويقعد اما عند التعدد كما في زيد يقوم وعمرو يقعد فالشرط الاتحاد في عموم
الجهة لا خصوصها فيعطف خبر عمرو على خبر زيد لاتحادهما باعتبار عموم الجهات
اذ كل منهما خبر في الجملة ولا ينظر الى الخصوصية المخبر عنه فانه بهذه الشرط ان
خبر عمرو ومثلا لا يعطف على صفة زيد ولا على حاله وانما يعطف على خبره ليتحقق
الاشتراك في مطلق الخبرية على ما في تحفة الغريب للدماميني وعاطفة
الى مجرور لفظا عطف محمد والضمير المجرور مبني على الكسر مجرور محلا مضاف اليه للال
راجع الى محمد اجمعين يجوز فيه الجر على التاكيد اللفظي كما هو المشهور بين
الجمهور والنصب على الحالية من الاول كما في المرات والجر على الوصفية له
كما ذكره القهستاني قال بعض الافاضل ولعل مبناه على ان جميع معرفة
او على جعل اضافة ال على العهد الذهني ان منع التعريف وارد لوجه الثاني بانه
يوهم ان لا يكون على المتفرقين وبما ذكره الرضي والجوهري من ان اجمع
وسائر تصاريفه لا يكون الا تاكيدا تابعا لما قبله وبما ذكر الشيخ مظهر الدين
في شرح المفصل من انه معرفة والمعرفة لا تقع حالا والجواب على الاول

انه يجوز ان يكون حالا في اللفظ تاكيدا في المعنى كما قال القاضي عند الكلام
على قوله الكريم العلام قلت اعطوا منها جميعا حال في اللفظ تاكيد في
المعنى كانه قيل اعطوا انتم اجمعون وعلى الثاني ان ما ذكره الرضي ليس
بمتفق عليه كيف وابن درستويه جوز حالية اجمعين قال في القاموس
وهو الصحيح وبالوجهين روي فصلوا جلوسا اجمعين واجمعون انتهى
واشار القاضي الى جواز الحالية في تفسير قوله تعالى وان جهنم لموعدهم
اجمعين وعن الثالث ان تعريف اجمعين لو سلم فهو مؤول با
لنكرة اي مجتمعين كذا في مررت به وحده اي منفردا وعاطفة او استيناف
ضعف لان في ثبوته كلاما وعلى التسليم فقيل عند تعذر سائر معاني
الواو وقال اقرب جعله للعطف بعد من الظروف الزمانية مبني على
الضم منصوب محلا مفعول فيه لاقول المقدر اي بعد البسملة والحمدلة
والتصلية فاقول لا لمعنى للاشارة المفهوم من فهذه لان معموله لا
يتقدم عليه كما في الرضي ولا لاما المقدرة او لتضمن الشرط المقدم اي
يكون لعدم الشرط لتقدير كون ما بعده جزا منصوبا بامر او نهي اتفاقا
قوله تعالى وثيابك فطهر ونحو غلامك فلا تضرب على ما صرح به الرضي
وارتضاه الفاضل العصام حتى قال فيما وقع في توجيه ما في اوائل الكتب
من نحو قولهم وبعد اه كما من انه بتقدير اما فمن عدم تعذر التقدير كما
يتميز فهذه الفاء جواب اما الموهوم لكثرة وقوعها في هذا المقام
فكانه توهم انه ذكر اما وهو هذا التوهم كثير بين الانام ومنه قول
الشاعر بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
حيث عطف قوله لا سابق على مدرك ما مضى توهما منه انه زاد الباء
على مدرك كما في مغني اللبيب او جوابه على تنزيل العاطف منزلة الجز
ا والظرف منزلة الشرط كما ذكر سيبويه في قولهم زيد حين لقيته فانا
اكرمه كما في تحفة الغريب ولا يجوز كونها جواب اما المقدر لما مر وقيل
زائدة جيء بها لدفع توهم اضافة بعد الى ما بعده ورد بانه لا يجوز اضافة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)